

ترقبوا.. التعليم العالي تخضع لمعايير جديدة للقبول في الدكتوراه

الوطن

كشفت كتاب صادر عن أمين مجلس التعليم العالي فواز الصالح عن إعادة النظر في العديد من المسائل المهمة التي تخص الجامعات وتحديد طلاب الماجستير والدكتوراه.

وبموجب الكتاب الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) طلب أمين المجلس من الجامعات موافقة المجلس بالنتائج التي تلخصت حول إعادة النظر في الآلية المعتمدة في الجامعات الحكومية لمناقشة الرسائل في مرحلة الدراسات (الماجستير والدكتوراه) ووضع المعايير اللازمة التي تضمن المستوى العلمي لهذه الدرجات، إضافة إلى وضع معايير للقبول في درجة الدكتوراه.

كما تضمن الكتاب وجود معايير لتعيين الإداريين العلميين في الجامعات وتقديم مقترح متكامل للعرض على مجلس التعليم العالي، وإعداد دراسة حول آلية قبول معيدين لصلحة الجامعات الخاصة من خريجي هذه الجامعات في الدراسات العليا في الجامعات الحكومية.

كما لفت إلى وضع قواعد لإجراء الامتحان المعياري لطلاب التعليم المفتوح من أجل القبول في الدراسات العليا، وإعادة النظر في قواعد تعيين أعضاء الهيئة التدريسية في المرتبة الأعلى في الجامعات الخاصة، تأهيك عن وضع الضوابط اللازمة بما يضمن حسن سير العملية التعليمية في المؤسسات التعليمية الخاصة ويضمن حقوق الجامعة وعضو الهيئة التدريسية بأن واحد.

وتطرق الكتاب إلى تعيين أعضاء هيئة تدريسية ومعينين في الجامعات، والطلب إلى الجامعات تحديد احتياجاتها لتعيين أعضاء هيئة تدريسية ومعينين لديها وموافقة أمانة المجلس بها، إضافة إلى تقديم مقترحات خطية من الجامعات حول تعديل قانون تنظيم الجامعات رقم ٦ لعام ٢٠٠٦.

ويشار إلى أن أي قرار خاص بالجامعات السورية لا يصبح نافذاً وقطعياً إلا بعد إقراره من مجلس التعليم العالي.



الدبس لـ«الوطن»: مشروع قانون يدرس في المالية خاص بالمتعثرين

١٢٠٠ دعوى مصرفية في دمشق وريفها منها ٩٠٠ منع سفر باخوخ: «مصرفية دمشق» تنظر في دعاوى قيمتها ٥ مليارات

محمد منار حميجو

يبدو أن ملف القروض المتعثرة ما زال يأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام الحكومة لما له من أهمية كبيرة، إذ أعلن رئيس غرفة صناعة دمشق سامر الدبس عن مشروع قانون خاص بالمتعثرين يدرس حالياً في وزارة المالية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد الدبس أنه من المفترض أن يأخذ المشروع بالحسبان التقريب بين أصحاب المنشآت الذين تعرضت للسرقة والمتعثرين الذين سرقوا القروض وغادروا البلاد.

وأشار الدبس إلى أنه يجب التقريب بين أصحاب المنشآت الذين لاقوا في البلاد وتعرضت منشآتهم للسرقة والذين هربوا بتلك الأموال التي اقترضوها، مؤكداً أنه الصف الثاني هو الذي يجب أن يحاسب. وأكد الدبس أن رأي الغرفة سيكون مؤثراً في مشروع القانون الجديد في حال أخذ رأيها لمصلحة المتعثرين الذين تعرضت منشآتهم للسرقة، لافتاً إلى أن الغرفة تتابع هذا الملف منذ بدايته وأنها على تواصل مع الحكومة بشكل دائم لمساعدة أصحاب المنشآت المتعثرين.

ولفت الدبس إلى أن المصارف العامة تتعامل وفق قانون محدد لا تتجاوز على حين يكون التعامل مع المصارف الخاصة أكثر مرونة في هذا الملف وخصوصاً فيما يتعلق بإعادة الجدولة للقروض المتعثرة. وأكد الدبس أنه لا يمكن منح قروض أخرى للمتعثرين إذ لم تحل قروضهم القديمة،



متعثرون يطالبون بتجميد القروض السابقة ورفع منع السفر حتى عودة منشآتهم للعمل

للبنية التحتية في تلك المنطقة، مشيراً إلى أن العمل جارٍ لإعادة ١٨٠٠ ورشة في منطقة القدم وفي الزبلطاني نحو ٧٢٠ على حين في القانون ٢٤٠ مصنعاً. وأكد الدبس أن هناك اهتماماً حكومياً كبيراً في عودة المنشآت الصناعية بأسرع وقت ممكن ومن ثم فإنها تبدل جهداً كبيراً في عودة البنية التحتية لعودة الصناعيين إلى منشآتهم في أسرع وقت ممكن. من جهتهم طالب عدد من أصحاب المنشآت والمعامل المتعثرين من الحكومة التقريب بين المتعثرين الذين تعرضت منشآتهم للسرقة والذين هربوا بالأموال التي اقترضوها من المصارف إلى خارج البلاد. وطالب المتعثرين بتجميد القروض السابقة إلى حين إعادة تأهيل منشآتهم والبدء بالإنتاج وإعادة تشغيلها، إضافة إلى رفع ٩٠٠ منع سفر بحق متعثرين و٣٠٠ دعوى

جديدة وإبرام العقود اللازمة مع شركات التوريد والسماح بالحصول على قروض جديدة لتجهيز المنشآت ووضعها في الخدمة. وتلقت «الوطن» بعض هذه الشكاوى فأكد أحد المتعثرين أن اقترض مبلغ ١٠٠ مليون ليرة من أحد البنوك الخاصة وكان يسدد الأقساط في وقتها المحدد، مضيفاً: إلا أنه تعذر الوصول بعد ذلك إلى المنشأة الواقعة في تل حردي ما أدى إلى تعذر تسديد الأقساط. وأكد المتعثر أنه بعد عودة منطقتهم لثقل كرتي إلا أنه بعد الدخول إلى المنشأة تبين أنها سرقت آلاتها وخطوط الإنتاج وغرف تبريد وبضاعة جاهزة ومواد أولية. من جهتها كشفت إحصائيات قضائية أن أكثر من ١٢٠٠ دعوى مصرفية في دمشق وريفها في محاكم البداية المصرفية منها ٩٠٠ منع سفر بحق متعثرين و٣٠٠ دعوى

مصايح للشوارع على نفقة الأهالي والوحدات الإدارية تعجز عن التركيب

السويداء-عبير صيموعة

قلة الموارد المالية لدى الوحدات الإدارية دفع الكثير من أهالي القرى الحاذية لمنطقة اللجاة إلى شراء مصايح كهربائية على نفقتهم الخاصة بهدف إنارة شوارع القرى المظلمة منذ سنوات عديدة، وأشار أهالي قرية نكير إلى أنه تم شراء ما يزيد على ٧٠ مصباحاً كهربائياً لإنارة الشوارع ولكن المشكلة عدم قدرة الوحدة الإدارية على تركيب تلك المصابيح لعدم تعاقدتها مع فني كهربائي ما يرغم أهالي هذه القرى على دفع أجرة التركيب التي توازي قيمتها قيمة المصابيح على نفقتهم الخاصة، نظراً لعدم وجود قانون يلزم شركة الكهرباء بتركيب تلك المصابيح على نفقتها الأمر الذي يدفع بالضرورة إلى مخاطبة الجهات المعنية لإلزام البلديات بالتعاقد مع فني كهربائي أو فرز فني من شركة كهرباء السويداء عند الحاجة.

بدوره مدير شركة كهرباء السويداء نضال نوفل أكد لـ«الوطن» أن مسؤولية تركيب المصابيح تعود للوحدات الإدارية لأنها مبادرة محلية، واعداداً بالتنسيق مع الوحدات الإدارية لتأمين فني كهربائي بأجور رمزية لافتاً إلى أن الشركة العامة لكهرباء السويداء قامت منذ بداية العام بتنظيم ١٠٠ ضبط لاسترجاع غير مشروع للتيار وبلغت الكمية المقدرة بموجب هذه الضبوط نحو ٢٨٨ ألف كيلو واط بقيمة مالية وصلت إلى نحو ٦ ملايين ليرة. وأوضح نوفل أنه جرى استبدال عدادات قديمة منها ١٠٧٧ عداداً أحاديياً و٥٣ عداداً ثلاثياً بينما جرى تزويد المشتركين الجدد بـ ١٣٠٠ عداد كهربائي أحادي و٦٧ عداداً ثلاثياً مبيناً أنه جرى منذ بداية العام تجهيز ٣١ مركز تحويل عاملاً لزوم تحسين استثمار الشبكة الكهربائية ومعالجة الفاقد إضافة إلى ٢٩ مركز تحويل خاصاً وتقنية مشاريع خاصة وحكومية ثم وضعها بالخدمة.

كما جرى استبدال شبكات قديمة توترت منخفضة بطول ١١ كم واستبدال محولات عامة باستطاعات أكبر في ١٩ مركز تحويل وأشار نوفل إلى أنه بهدف تحسين الشبكة الكهربائية القائمة وتزويد مراكز التحويل الجديدة المنفذة تم إحداث شبكات توتر متوسط ٢٠ ك ف بطول ٣٠٣ كم ومنخفض بطول ١١٠٢ كم.

القبض على ١٤١ مطلوباً في السويداء

الوطن

ازدادت في الآونة الأخيرة في السويداء عملية تصفية الحسابات والخلافات الشخصية عن طريق السلاح، ولم يعد مستهجنًا سماع قصة قتل هنا وأخرى هناك بظلمتها السلاح الذي انتشر وبشكل فوضوي دون حساب أو رقيب لتبقى جرائم القتل هي العنبر الأبرز في المحافظة، وأمام هذه الفوضى وحالة التمرد لدى البعض والتي استحوذها المجتمع المحلي أكثر من مرة مطالباً الجهات المعنية بالضرب بيد من حديد، وكشف مصدر في فرع الأمن الجنائي بالسويداء عن تمكن دوريات الفرع من إلقاء القبض على ١٤١ مطلوباً في المحافظة منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه بالإضافة إلى إذاعة البحث لباقي الجهات الشرطية والمختصة من ٢٦ مطلوباً إضافة إلى ٤ لترويج مصاغ ذهبي مزور وعملة مزورة و٤ شراء مسروقات و٣ دعاية وواحد سرعة سيارات وه تشهير بالسلمعة وسب وشتم وواحد ابتزاز و٨ إدخال جوالات للسجن و٢ رشوة و١٦ تصوير نشرات أحكام قضائية.

وبين المصدر أنه تم خلال الفترة نفسها مصادرة ٣ مسدسات حربية و٣ قنابل يدوية و٣ بناقد حربية و٤ دراجات نارية و١٩ جهازاً جوالاً وسيارة واحدة ومصاغ ذهبي مزور وعملة كهربائية بالإضافة إلى أسلحة بيضاء وأدوات ومعدات استخدمت في جرائم السرقة وأجهزة كمبيوتر.

كلام رسمي جداً

تحسن في واقع المياه في مدينة درعا

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم بالعدد رقم ٢٩٠٣ تاريخ ٢٠/٥/٢٠١٨ تحت عنوان: «١٢٨ مخالفة هدر مياه شرب في درعا»، تبين لكم الآتي:

تم التوجيه لمؤسسة مياه درعا بضرورة تفعيل دور الضابطة في كل مناطق المحافظة لقمع المخالفات والتأكد من عدم استخدام مياه الشرب اللري أو استخدامها من الفعاليات التجارية للاشتراكات المنزلية وبالتالي الحد من التعديات على الشبكة. تجدر الإشارة إلى تحسن واقع المياه في مدينة درعا بعد إنجاز مشروع إرواء مدينة درعا، إضافة إلى تحسن واقع المياه في الصنمين بعد تنفيذ خط استئثار جديد من آبار بلدة بصير.

محافظ درعا
محمد خالد الهنوس

باستثناء حالات معينة.. قرار بإلزام المؤسسات التعليمية الخاصة بالعودة لمقراتها الأصلية

وزير التربية لـ«الوطن»: ٢٠ مؤسسة تعليمية يشملها القرار والتمديد إن صدر فهو الأخير حتماً للمدارس المتضررة

فادي بك الشريف

طلب وزير التربية هزوان الوز من مديريات التربية في مختلف المحافظات إبلاغ أصحاب المؤسسات التعليمية الخاصة الحاصلين على موافقة بالنقل الاضطراري بضرورة العودة إلى مقراتهم الأصلية، وذلك استناداً إلى بلاغ الوزارة بشأن تفويض مديري التربية بالموافقة على طلبات نقل مقرات المؤسسات التعليمية الخاصة اضطرارياً إلى مناطق أكثر أمنًا للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩.

واستغنى القرار الذي «حصلت «الوطن» على نسخة منه» عدة حالات منها وقوع مقر المؤسسة التعليمية في منطقة خارج السيطرة، أو عدم إمكانية الدخول إليها بموجب وثيقة من المحافظة المعنية تثبت ذلك، وإذا كان مقر المؤسسة التعليمية متضرراً إشاثياً أو فنياً بشكل يحول دون استقامته من أجل القيام بالترميمات اللازمة. وفي حالة النقل الاضطراري لإجراء الصيانة والإصلاح الواردة في الفقرة السابقة، يقع على عاتق مديرية



على أن يتم الكشف الحسي عن جميع المقرات الأصلية للمدارس والمؤسسات التعليمية داخل المناطق المحررة وذلك عن طريق لجنة الأبنية المرسية (لجنة التعليم الخاص)، مضيفاً إنه في حال كانت الأضرار جسيمة يتخذ القرار بالتصدي للمدرسة لمدة عام دراسي آخر يكون الأخير بالنسبة لجميع المدارس والمؤسسات التي يصدر قرار بالتصدي لها لاستمرار عملها التعليمي داخل مراكز المدن.

وأشار وزير التربية إلى بث رسالة بأن الوضع يتحسن بعد عمليات التحرير للعديد من المناطق بفضل الجيش العربي السوري، بما فيه استكمال أعمال الترميم فيما يخص المدارس المتضررة، مبيناً وجود مرونة بالتعامل مع الموضوع في مختلف محافظات القطر. ولفتح الوز إلى تمسك العديد من المدارس للبقاء داخل مراكز المدن من دون أي مبرر ودواعٍ لبقائها، مؤكداً أنه مع إنهاء العام الدراسي القادم ستعود جميع المدارس إلى مقراتها الأم من دون أي استثناء، مضيفاً إن أي تصيد لأي مديريات التربية بإجراء عملية تصفية شامل لجميع المدارس التي تقدمت بطلبات تصيد بقائها داخل مراكز المدن (النقل الاضطراري)،

حول هذا الموضوع ليصار إلى تحقيق الغاية المرجوة من القرار بما ينعكس إيجاباً على توزع المؤسسات التربوية والعودة لما كان عليه الوضع سابقاً فيما يخص المناطق التي أعيد إليها الأمن والأمان بفضل تضحيات الجيش العربي السوري. وحول هذا الموضوع كشف وزير التربية هزوان الوز في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الهدف من القرار تخفيف الضغط عن مراكز المدن والمحافظات وذلك بعد أن أعيد تحرير العديد من المناطق خلال المرحلة الماضية، الأمر الذي يتطلب وضع حد لبقاء العديد

التربية المعنية التحقق من جدية صاحب الترخيص بإبقاء بالإصلاحات المطلوبة، ولا يمنح أي مهلة إضافية أو تسديد النقل الاضطراري في حال تبين عدم جدية إجراء الإصلاحات المطلوبة، علماً بأن الموافقة على النقل الاضطراري للحالات المذكورة تأتيًا تمنح للمرة الأخيرة مهما كانت الأسباب، على أن يم التأكد من مديريات التربية بضرورة موافاة الشروط الموضوعية. إضافة إلى أهمية التشديد في تطبيق القرار الصادر والمعم إلى مديريات التربية وموافاة الوزارة بأي تفاصيل